

لو تكلم الموتى: تقرير جديد يدين أجهزة الأمن السورية بأدلة دامغة وشهود أحياء

الكاتب : هيومن رايتس ووتش

التاريخ : 23 ديسمبر 2015 م

المشاهدات : 5341



في تقرير بعنوان "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن آلاف الصور التي تم تسريبها عن معتقلين ماتوا تحت التعذيب داخل السجون الحكومية في سوريا هي بمثابة "أدلة دامغة" على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفق تقرير نشرته الأربعاء 16-12-2015.

ويعتمد التقرير الذي أصدرته المنظمة بعد تحقيق استمر تسعة أشهر، على 28 ألف صورة لمتوفين في معتقلات حكومية، سرّبها مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية يعرف باسم "قيصر" بعد هروبه من سوريا في تموز/يوليو 2013. ونشرت صورته علنا للمرة الأولى في يناير/كانون الثاني 2014.

يوضح التقرير المؤلف من تسعين صفحة أن تلك الصور "تظهر ما لا يقل عن 6786 معتقلا ماتوا إما في المعتقلات أو بعد نقلهم من المعتقلات إلى مستشفى عسكري"، بعد سجنهم جميعا في "خمسة فروع لأجهزة المخابرات في دمشق".

وحثت المنظمة الحقوقية في تقريرها "الدول التي تجتمع بشأن مفاوضات السلام المحتمل في سوريا إلى أن تعطي الأولوية لمصير آلاف المعتقلين"، معتبرة أن "ثمة مسؤولية خاصة على عاتق روسيا وإيران، الداعمين الأساسيين للحكومة السورية، للضغط على سوريا كي تمنح حق الوصول الفوري ودون عوائق لمراقبين دوليين إلى جميع مرافق الاحتجاز".

خصصت المنظمة التقرير للحديث عن تفاصيل مهمة ذكرها القيصر مسرب الصور والمتعاقد السابق مع الجهات الامنية للعمل بصفة مصور، حيث ذكر التقرير وفيات الحجز القسري بالاسماء والصور ثم اجراءات المنظمة للتحقق من صور وقصص الضحايا وتقارير أسباب الوفيات واجراءات مابعد الوفاة .

ثم خصص التقرير جملة وصايا الى مجموعة فيينا ثم مجلس الامن والمجموعات الدولية والسورية العاملة على قضايا المفقودين في سوريا ووصايا الى الحكومة السورية وروسيا وإيران باعتبارهم حلفاءها وكافة الدول المهتمة بحقوق الانسان

وخصص تقرير المنظمة أيضاً صفحات لشهادات عدد من اقرباء الضحايا الذين تعرفوا على الصوو وتحدثوا عن ملابس اعتقالهم ومحاولات الافراج عنهم عبر الرشاوي والمحسوبيات.

حيث نجح باحثو المنظمة من "التعرف على 27 شخصا ظهوروا في الصور"، بينهم صبي يدعى أحمد المسلماني كان في الـ14 من عمره حين أُلقي القبض عليه عند إحدى نقاط التفتيش، بعد العثور على "أغنية مناوئة للأسد في هاتفه" عام 2012. ونقل التقرير عن عم أحمد، ضاحي المسلماني الذي عمل قاضياً لمدة عشرين عاماً، قبل أن يفرّ من سوريا عام 2013، أنه "دفع أكثر من 14 ألف دولار امريكي كرشاوى في محاولة لتأمين الإفراج عن أحمد، دون جدوى".

وبعد نشر صور قيصر، بحث ضاحي عن صورة أحمد. وقال للمنظمة "فتحت مباشرة ملف المخابرات الجوية، ووجدته".

وذكر التقرير أن ضاحي مسلماني انهار خلال الحديث معه، وقال "كانت صدمة حياتي أن أراه هنا. بحثت عنه 950 يوماً. كنت أعدّ كل يوم. قالت لي والدته وهي تحتضر: أتركه في حمايتك. أي حماية أقدمها؟".

ثم تحدث التقرير عن أسباب الوفيات في مراكز الاعتقال (البيئة القاتلة من الأمراض وسوء النظافة والجوع وعدم الرعاية والتعذيب والضرب المفضيان إلى القتل)

ونقل التقرير عن نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة نديم حوري قوله "حققنا بدقة في عشرات الحالات والشهادات، وواثقون أن صور قيصر تقدم دليلاً موثقاً ودامغاً على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا". وتابع "هذه الصور تظهر أناساً هم أولاد وأزواج وأعضاء على أسرهم، قضى أقاربهم وأصدقائهم شهوراً أو سنوات في البحث عنهم".

وقال حوري "لا يساورنا الشك في أن من ظهوروا في صور قيصر جُوعوا وضُربوا وعُذبوا بطريقة منهجية، وعلى نطاق جماعي"، موضحاً أن "هذه الصور لا تمثل إلا شريحة ضئيلة ممن ماتوا في عهدة الحكومة السورية والآلاف غيرهم يعانون من المصير ذاته".

كما ركز التقرير أيضاً على إجراءات الأجهزة الأمنية بعد وفاة المعتقلين تحت الاحتجاز وطرق النقل إلى المستشفيات العسكرية وانتهاكاتها وإجراءات مشفى 601 العسكري ومشفى حرسا العسكري وكذلك إصدار شهادات الوفاة وطرق التخلص من الجثث.

ثم ختم التقرير بتسليط الضوء على معاناة المعتقلين القسريين المعرضين إلى مصير مشابه للصور بأي لحظة ومعاناة أهاليهم وذويهم الذين لا يعرفون عن مصيرهم أي خبر.

وقال حوري إن الحكومة "لم تتخذ أي إجراء للتحقيق في سبب الوفاة أو حتى لمنع وفاة المزيد من المحتجزين"، مضيفاً أن "على من يدفعون من أجل السلام في سوريا أن يكفلوا وقف هذه الجرائم، وفي نهاية المطاف محاسبة المشرفين على هذا النظام عن جرائمهم".

للاطلاع على النسخة الكاملة للتقرير: اضغط هنا

